

الخطاب الأمني الأوروبي متوسطي تجاه ظاهرة الإرهاب بين: الأمانة / الأمانة

The Euro-Mediterranean security speech on the phenomenon of terrorism between:
securitization/desecuritization

أ.عزيز نوري

باحث دكتوراه بجامعة الحاج لخضر باتنة 01

أستاذ مساعد - أ-جامعة عباس لغرور - خنشلة-

Nuri85aziz@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/05/29

تاريخ المراجعة: 2018/05/27

تاريخ الإيداع: 2018/03/21

ملخص:

عرف الخطاب بخصوص الإرهاب كتهديد للسلم، الاستقرار والأمانهتامما كبيرا فيما يتعلق بمساس القيم الروحية للمشاركة الأورومتوسطية الحديثة، مع اجراءات استثنائية لمحاربة الارهاب بعد الحادي عشر سبتمبر ولفهم هذا التهديد سنلاحظ العديد من الاجراءات الاستثنائية في اطار الشراكة الأورومتوسطية.

الكلمات المفتاحية: الأمانة، الإرهاب، الخطاب الأمني

Abstract:

The discourse about terrorism shows that it is threatens peace, stability and security.

Moreover, terrorism takes lives and its continued presence in the region goes against the moral values of the modern Mediterranean, with urgent calls to combat terrorism following 9/11 and safeguarding the above mentioned referent objects, to respond to this threat we have seen a multitude of extraordinary measures being applied throughout the Mediterranean.

Key words: securitization, terrorism, security speech

مقدمة:

عمل الاتحاد الأوروبي في إطار حوار طويل مع ضفتي المتوسط على تمويل العديد من المبادرات المهمة بداية بعملية برشلونة 1995 لدمج الأهداف الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. فبعد انضمام قبرص ومالطا للاتحاد الأوروبي، زاد حضور ومسؤولية هذا الأخير في البحر الأبيض المتوسط وتركيزه على القضايا الأمنية.

تتطلب هذه المسؤولية والتحدى مستوى جديد من البحث في المنطقة الأورومتوسطية مع افتراض المخاطبة النظرية والعملية للعديد من القضايا المهمة لتقديم عمل متماسك كنقطة بداية، وتعتبر قضية الإرهاب من أبرز القضايا التي أثارت الاهتمام الأورومتوسطي.

سنحاول في هذه الورقة إبراز مدى إقرار كلا من ضفتي المتوسط لقضية الإرهاب كتهديد وجودي للمنطقة ومدى قبول القيام بالإجراءات الاستثنائية، ومن ثم إثبات أمانة /الأمانة الإرهاب في المتوسط، وذلك بتحليل الكيان المرجعي والاضطرار للقيام بالإجراءات الاستثنائية المتعلقة بالإرهاب، وذلك حسب الإشكالية التالية:

ماهي حدود تأثير الخطاب الأمني الأورومتوسطي في أمانة /الأمانة ظاهرة الإرهاب؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية يمكن الاعتماد على الفرضية التالية كمنطلق لعملية تحليلية للخطاب الأمني الأورومتوسطي تجاه ظاهرة الإرهاب:

كلما انخرطت الفواعل الأمني في منطقة المتوسط في شراكات أمنية حقيقية كلما زاد تأثير الخطاب الأمني الأورومتوسطي في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

1/ البنية البلاغية للأمانة:

تعتبر من أبرز المنظورات المهمة بالقضايا الأمنية التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن¹، فحسب هذه الأخيرة، التحرك الأمني هو الذي يأخذ السياسة بعيدا عن القواعد المؤسساتية للعبة ويؤطر القضية كنوع خاص من السياسة أو فوق السياسة²، كما أن الطبيعة الخاصة للتهديدات تبرر استخدام إجراءات استثنائية، ففكرة الأمانة وضعت في البداية من قبل أول ويفر (Oleweaver) في أواخر الثمانينات وطوّرت من خلاله أيضا بشكل تدريجي بالتعاون مع باري بوزان وجاب دويلد (Jaap dewild) من خلال مؤلف "الأمن: إطار جديد للتحليل" : " Security a new Framework for Analysis 1998"³، حسب هذه المدرسة هناك قضايا لا تتعامل معها الدول، وليست

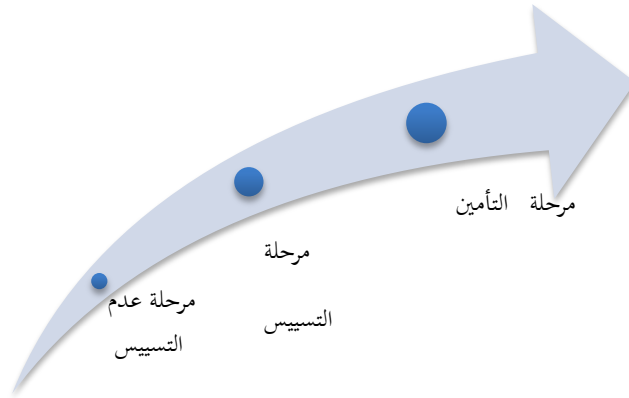
¹Maren- Scarlett Ihlau, « Ingoring The Obvious : The Non Securitization Of Nuclear Power Plants As Military Targets», London, The School Of Oriental And African Studies(University Of London), 2009, p34.

²Holger Stritzel, « Towards A Theory Of Securitization : “ Copenhagen And Beyond” », European Journal International Relations 2007, 13, 357 p 368.

³John Gledhill, Anthropology in the Age of Securitization, The University of Manchester, School of Social Sciences, Social Anthropology, p1

جزء من النقاش العام وعملية اتخاذ القرار حيث تتبع القضايا مسارا (Spectrum) تكون فيه القضايا غير مسيسة (issues Non-politicized) في مرحلته الأولى بمعنى غياب القضية عن النقاش العام وعملية اتخاذ القرار، بعدها في المرحلة الثانية تصبح القضايا مسيسة (issues politicized) أين تكون جزءا من السياسة العامة، تتطلب قرار حكومي وتخصيص موارد معينة، أخيرا في نهاية المسار تصبح القضايا مؤمنة (Securitized issues) التي تقدم كتهديدات وجودية (existential threats) تستدعي إجراءات استثنائية وأفعال خارج حدود الممارسة السياسية الطبيعية، سنحاول من خلال هذا المخطط أن نوضح هذه المراحل التطورية لمسار الأمانة:¹

مخطط رقم 01 يوضح المراحل التطورية لمسار الأمانة:



المصدر: من اعداد الباحث

فالدول والمنظمات الدولية (الفواعل الأمنية) يمكن أن تتبنى لغة أمنية تقنع الجمهور بوجود تهديدات للكيان المرجعي²، وتختلف هذه اللغة الأمنية في المراحل الثلاث لمسار الأمانة ففي الأولى (مرحلة عدم التسييس) لا تكون القضية من اهتمام الدولة ولا جزء من النقاش العام وعملية اتخاذ القرار، وفي الثانية (مرحلة التسييس) تصبح القضية جزء من السياسة العامة والقرارات الحكومية والخطابات التعبيرية، أما في الأخيرة (مرحلة التأمين) فالفواعل الأمنية تعبر عن القضايا السياسية كتهديدات وجودية للكيان المرجعي.

مما سبق يتضح أن عملية الأمانة تضم ثلاث وحدات أساسية تتمثل في الكيان المرجعي (المُهدد في وجوده)، الاضطرار (الزامية مخاطبة التهديد)، الاجراءات الاستثنائية (تبني اليات واستراتيجيات خاصة لدرء التهديد)، من ثم ولمعرفة إن كانت قضية الإرهاب قضية مؤمنة أم لا من خلال الشراكة الأرومتوسطية، علينا تحليل هذه الوحدات الثلاث على مستوى كل من الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط كفاعلين أمنيين.

¹Rafaela Rodrigues de Brito, « Securing Climate Change : Process And Implications », University Of Coimbra, July 2009, pp 14-15.

²Francesca Galli, The Legal and Political Implications of the Securitisation of Counter-Terrorism Measures across the Mediterranean, euromesco, September 2008, p5

2/ الإرهاب قضية مؤمنة في المتوسط :

يشكل الإرهاب المرشح الأكبر للأمننة الكاملة، إذ يشار للإرهاب في العديد من الوثائق كتهديد وجودي للاتحاد الأوروبي وجنوبي المتوسط، فبالرغم من مواجهة كل منهما المجموعات الإرهابية لعقود، إلا أن قضية الإرهاب شكلت وعيا جماعيا كتهديد رئيس بعد أحداث ال9/11¹، ما جعل الإرهاب أولوية أمنية عالمية²، حيث أصبحت أوروبا الغربية في بضع سنوات القاعدة الأساسية للجماعات الإرهابية³، فبعد الهجمات في لندن ومديد أصبحت الأرض الأردنية هدفا للجماعات الإرهابية مع الصراع المستمر في فلسطين والاحتلال الإسرائيلي ونهوض المنظمات المتطرفة المعارضة في جنوبي البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى قلق دول منطقة المغرب العربي خصوصا الجزائر من عودة الحرب الأهلية ونهوض الإرهاب⁴، هذه التحديات جعلت الخطابات الأوروبية منها والمتوسطة تؤكد أن قضية الإرهاب تشكل تهديد وجودي للمنطقة المتوسطة ككل وللعديد من الكيانات المرجعية وتستوجب إحساس بالاضطرار للقيام بإجراءات استثنائية لمحاربتها .

مما سبق يتضح أن عملية الأمننة تضم ثلاث وحدات أساسية ترفع القضايا من عالم السياسة الطبيعية إلى عالم سياسة الرعب وهي : الكيان المرجعي، الاضطرار، الاجراءات الاستثنائية، ومن ثم يتضح أن فهم الأمننة الأرومتوسطية للإرهاب لا يمكن دون تحليل هذه الوحدات الثلاث .

أ/ الكيان المرجعي :

يشار في الخطاب الأمني في ضفتي المتوسط إلى الإرهاب كتهديد للبحر الأبيض المتوسط ككل وعائق لقيمه و حياة مواطنيه سواء للجانب الأوروبي أو جنوب المتوسط .

أولا: الجانب الأوروبي:

أُعلن في 1995 أثناء مجلس مدريد عن تبني الإرهاب كتهديد للديموقراطية وحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أكد "فورمر" المنسق السابق لمكافحة الإرهاب سنة 2005 أن الإرهاب يشكل هجوما على القيم البشرية: الحق في العيش بسلام، الحرية والكرامة، كما أقرت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية 2003 أن الإرهاب وضع يهدد الاستراتيجية التنموية في كل أوروبا ويقوض الانفتاح⁵، أكد الاتحاد الأوروبي أيضا أن الإرهاب معيق لعملية برشلونة، هذا ما جاء في اجتماع "باليرمو" 1998 الذي اعترف بأن الإرهاب يمثل تهديد جدي للعديد من أهداف العملية، في بروكسل 2001 اثار الإرهاب انتباه كبير بسببه جمات 9/11، حيث أصدر الوزراء بيان يدينون فيه الهجمات

¹Ricardo Pereira, Processes of Securitization of Infectious Diseases and Western Hegemonic Power: A Historical-Political Analysis, GLOBAL HEALTH GOVERNANCE, VOLUME II, NO. 1, (SPRING 2008), p3

²Telmo João Gabriel Vieira, Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security, Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy In Arab and Islamic Studies, University of Exeter, March 2009, p63

³ والتر ليكور، الإرهاب القادم، ترجمة مركز الدراسات والأبحاث في القاهرة، مجلة السياسة، العدد 7، رقم 6، أوت 2004، ص 10

⁴Daniel Byman, Iran, Terrorism, and Weapons of Mass Destruction, Washington, Georgetown University, Center for Peace and Security Studies, 2008, p172

⁵الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، أوروبا امنة في عالم أفضل، "وثيقة استراتيجية"، ص 3

الإرهابية وتضامنهم مع الضحايا واعتبروا هذه الأفعال هجوما على كل المجموعة الدولية وكل الأديان والثقافات¹، وبذلك تعد عملية برشلونة الية لحوار الثقافات والحضارات بموافقة الأطراف على تعميق الحوار².

ثانيا: جانب ضفتي المتوسط:

يُرى الإرهاب أولا وقبل كل شيء تهديد للسلم والأمن والاستقرار فقد اعترفت كل من ليبيا، الجزائر، مصر وسوريا بالإرهاب كتهديد للأمن والاستقرار، تركيا من جهتها أكدت أن المعركة ضد الإرهاب وتحقيق الاستقرار مسؤولية كل الأمم وأنها تواصل جهودها لدعم المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب في الوقت الذي تتخوف فيه بلدان ضفتي المتوسط من احتمالية استخدام الارهاب كعذر للتدخل المسلح الاقليمي /سلطات عالمية(الحرب الدولية على الارهاب).

الكيان المرجعي الاخر هو القيم الانسانية العالمية المتعلقة بكل من الاتحاد الأوروبي و ضفتي المتوسط، فالصلة بين الارهاب والقيم الانسانية أكدت من قبل ملك الأردن والمغرب وعدة دول من جنوبي المتوسط مثل سوريا وتركيا هذه الأخيرة التي اكدت أن الإرهاب شكل متطرف من التعبير يتناقض مع قيم الديمقراطية والحضارة الانسانية، القيم الاسلامية أيضا مهددة بالإرهاب كما هو منصوص في 1992 في خطاب الرئيس التونسي السابق بن علي: "الإرهابيون وأهدافهم تتناقض مع المبادئ النبيلة لديننا".

يُعتبر الإصلاح الكيان المرجعي الاخر المهدد بالإرهاب، فقد أكدت المملكة الهاشمية الأردنية أنها فقدت أجود أبنائها المساهمين في الإصلاح جراء الإرهاب، بالإضافة إلى إقرار قلقها بشأن تأثير الارهاب على الاقتصاد العالمي ومنطقة الشرق الأوسط خصوصا، من جهته صرح الرئيس الجزائري بوتفليقة في خطاب له سنة 2003 أمام البرلمان الأوروبي: "أن الإرهاب قادر على تحطيم المجتمع الجزائري".

ب / الاضطراب:

يتجسد الاضطراب حاليا في خطاب كل من شمال وجنوب المتوسط، فهناك لغة أوروبية وقلق واضح بتعهد الاتحاد بالقيام بكل شيء لمحاربة أشكال الارهاب بموجب المبادئ الأساسية للاتحاد ودستور الأمم المتحدة (قرار 1373)، اذ أكد المجلس الأوروبي سنة 2004 أن: الإرهاب يؤثر علينا جميعا، وأي عمل إرهابي ضد دولة واحدة يؤثر على المجموعة الدولية ككل وليس لأية دولة أن تعتبر نفسها منيعة، الإرهاب سيهزم فقط بالتضامن والعمل الجماعي³.

برز الإرهاب بشكل واضح في العملية الأوروبية والمتوسطية أثناء مؤتمر البحر الابيض المتوسط في "كريت" 2003 بسبب الهجمات الإرهابية في المغرب في 16 ماي، أين أبدى الوزراء تضامنهم مع المغرب، هذه الأفعال الاستنكارية من شأنها تعزيز الشراكة الأوروبية والمتوسطية، وأعيد تأكيد ذلك بدبلن 2004 أين تبني الاتحاد الأوروبي في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في ديسمبر 2003 تعريف الإرهاب كأحد التهديدات الرئيسة للمصالح الأوروبية، كما حث المجلس

¹Telmo João Gabriel Vieira, Op, Cit, p63

²Ibid.

³Francesca Galli, Op, Cit, p16

الاروبي في 26/25 مارس 2004 على تطبيق كامل لاجراءات مكافحة الارهاب كقضية مستعجلة ودعى لتطوير استراتيجية طويلة المدى لمخاطبة كل العوامل المساهمة في الإرهاب¹.

يظهر الإحساس بالاضطرار بشكل جلي في جنوبي المتوسط ، ففي 1994 صرح الرئيس السابق بن علي أن الارهاب خطر على "استقرار"، "أمن" و"تنمية" المجتمعات" ، وفي 2003 دعا الرئيس الجزائري إلى استئصال جازم للإرهاب حيث صرح الرئيس الجزائري في نفس السنة أنه : "بعد أحداث ال11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ، لدي القدرة على القول أن "ظروف الجزائر جد معقدة" ، من جهته أكد الرئيس المصري في سبتمبر 2001 أنه : "لا يوجد طريق اخر لمواجهة الإرهاب الا بمحاربته" ، في المقابل أقر وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي سنة 2005 أن: "الارهاب يضر هويتنا ومشروع مجتمعتنا الديموقراطي و الحديث" ، كما أكد الملك الأردني إحساس الاضطراب في محاربة الارهاب بقوله أن : "الحاجة المستعجلة لتنمية محاربة التفكير المتطرف وتوسيع التقنية والتعليم وانهاء احتلال فلسطين التي تعد التحديات الرئيسة للشراكة الأورومتوسطية" .

ج/ الاجراءات الاستثنائية :

تعتبر الإجراءات الاستثنائية القسم الثاني من عملية الأمننة بعد القسم الأول المتمثل في (الكيان المرجعي والاضطرار كما سبق أن اشرنا) ، لذلك سنحاول إبراز هذه الاجراءات على المستوى الأوروبي والمتوسطي.

أولاً: من جانب الاتحاد الأوروبي :

فسحت أحداث نيويورك ، مدريد ولندن المجال لعدة مبادرات سياسية بخصوص الارهاب ، فقد أعلن البرلمان الأوروبي أن المعركة ضد الإرهاب لا يجب أن تستند فقط على العمل العسكري لكن يجب استخدام كل الليات الدبلوماسية والسياسية المتوفرة" ، وفي 2002 تبني الاتحاد الأوروبي قرار إطار مجلس ال13 لمحاربة الارهاب ، بالإضافة الى الإجراء الثاني المتمثل في إنشاء موقع تنسيق مواجهة الإرهاب ضمن أمانة المجلس مسؤول عن كل أعمال مكافحة الإرهاب ، الإجراء الاخر هو تبني تعاون متزايد بين الدول الأعضاء ووكالات تطبيق القانون المختلفة ، وإنشاء أنظمة للسيطرة على الحدود والتأشيرة وتوسيع وصول البيانات الى السلطات والاشتراك في المعلومات وتنمية ميزانية مكتب الشرطة أوروبول من 68 مليون يورو الى 334 مليون يورو في 2010-2013 ، بالإضافة إلى تجريم إرهاب الانترنت ، واستجواب الأشخاص المشكوك فيهم ، إلا أن هذه الإجراءات انتقدت من قبل مجموعات الدفاع عن حقوق الانسان .

قاد الاتحاد الأوروبي العملية الأورومتوسطية في إجراءات مخاطبة الإرهاب أين قدم إطار معين وخطة عمل لمحاربة الإرهاب في "نابولي" بالدعوة الى التعاون والتدريب وتقديم المعونة التقنية لتحسين مكافحة الإرهاب ، هذا الإطار كُثر في "دبلن" بمؤتمر البحر الأبيض المتوسط² ، في لوكسمبورغ أجمع على ضرورة تعريف الإرهاب وأهمية قضية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة لجنوبي المتوسط ، والحاجة للتمييز بين الإرهاب والمقاومة ضد المحتل .

¹Telmo João Gabriel Vieira, Op, Cit, p76

²Ibid., p80

الاستراتيجية الأوروبية الجديدة ومنذ منتصف التسعينيات سيطر عليها مفهوم الشراكة حيث كللت هذه الجهود بما أصبح يعرف بمشروع برشلونة أو الشراكة الأورو/متوسطة والتي كانت قد بدأت بما سميته (5+5) أي الدول المغاربية و الدول الأوروبية الساحلية (اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال ومالطا) ثم بعد عدة لقاءات ارتأى الجميع إلى توسيع العملية لتشمل كل الدول التي لها شواطئ على البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي¹، في السنوات الأخيرة حاولت الدول الأوروبية أن تدخل أفكار جديدة على سياستها في المنطقة وهذا دون أن تلغي ما كان موجودا ، أي أنها حافظت على سياسة الشراكة وأضافت ما يعرف بسياسة الجوار وقد انبثقت هذه السياسة من الوثيقة الاستراتيجية للأمن الأوروبي التي أقرتها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية السابق (خفير سولانا) سنة 2003 م. لتدخل هذه السياسة الجديدة حيز التطبيق من طرف دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2004².

هذه الاستراتيجية الجديدة لا تختلف في الأساس عن سابقتها بل هي استمرار لما بدل من مجهود لتحقيق نفس الأهداف فهي تنطلق من اعتبار البحر الأبيض المتوسط فضاء أوروبي يحتاج إلى العناية و السلم و دول الجنوب يدخلون في هذا الإطار، و أن التخلف الاقتصادي و سوء التسيير أديا إلى نتائج وخيمة كانتشار الفقر وتفشي الأمراض الفتاكة والصراعات القبلية وانتشار بعض الظواهر كالعنف والإرهاب والهجرة غير الشرعية

ثانيا: من جانب ضفتي المتوسط :

في جنوبي المتوسط عرفت مصر المثال الأكثر بروزا للإجراءات الاستثنائية المتخذة بخصوص الإرهاب ،فقانون الطوارئ طبق لعدة عقود منذ اغتيال السادات في 1982، إذ صرح الرئيس السابق مبارك في مقابلة لواشنطن تايمز 2006:"أننا أنقذنا من العالم بأكمله لفرض قانون الطوارئ لمحاربة الإرهاب"، إضافة إلى ذلك تدفع مصر للتعاون الدولي على هذه القضية منذ 1986 إلى اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب ، المغرب بعد هجوم الدار البيضاء اعتقلت 2000 شخص بالإضافة إلى إصلاحات دينية قامت بها السلطات المدنية لحماية الدين من التطرف ، في ليبيا أقيمت عدة أعمال لمحاربة الإرهاب فهي لا تسعى لتفكيك نشاط الجماعات الإرهابية فقط بل تقوم بتسليم المشتبه فيهم (لوكربي)، ربما الإجراء الأكثر أهمية كان الاتفاقية التي دفعت فيها ليبيا تعويضا على تفجير لوكربي وتفجيرات نادي برلين الليلي³ 1986، هذه الاتفاقية تعد الخطوة الرئيسة لإنهاء عزلتها الدولية ، والتي من شأنها تحسين العلاقة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في تونس أسست عدة إجراءات لمخاطبة الإرهاب بالاتفاق على تعريف الإرهاب وتحويل الأمور الدينية لسيطرة الدولة وتدعيم التعاون مع الجيران والشركاء الدوليين والدعوة للحوار بين الأديان والثقافات ، في الجزائر يعتبر دستور السلام والمصالحة الوطنية أهم إجراء مستعجل ، أما في لبنان فتأسيس لجنة تحقيق بعد اغتيال رفيق الحريري يعد أهم إجراء استثنائي ، الأردن أكدت أن الوسائل العسكرية ليست كافية لاجتثاث الإرهاب الدولي ولابد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية لاستئصاله ، إذ أقرت تعديل قانون العقوبات وسيطرة

¹Euro-MediterraneanPartnership ,RegionalStrategyPaper: 2002-2006,and Regional Indicative Program : 2002-2006,p8

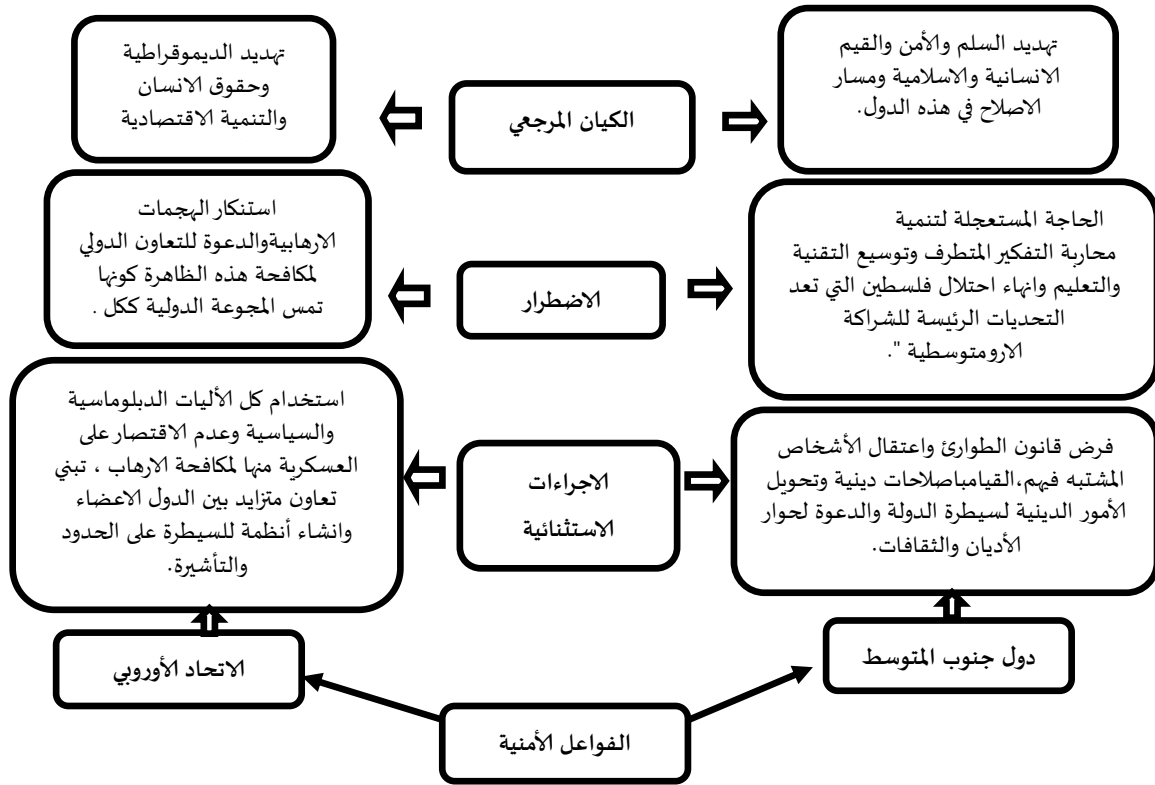
²عبير الغندور ، الشراكة الأوروبية مع العرب ، دراسة مقارنة ، السياسة الدولية ، أفرل 2006 ، ص 9

³ وقعت ليبيا صفقة لدفع 35 مليون يورو لتعويض 160 من ضحايا قصف نادي برلين الليلي 1986، ووقعت بين الزعيم القذافي ورئيس المؤسسة الخيرية للمحامين الألمان الذين يمثلون الضحايا

أكثر على الحدود، بالإضافة إلى اهتمامها بالقضية الفلسطينية لمحاربة الإرهاب، في تركيا كانت هناك معركة كبيرة مع المجموعات الكردية، والعديد من الإجراءات للتعامل مع القضية الكردية من العمليات العسكرية إلى منع اللغة الكردية وإجراءات قانونية لكبح تمويل نشاطاتها¹، بالإضافة إلى القلق إزاء القضية العراقية وبشكل خاص شمال العراق، في تركيا الإرهاب لا يزال أحد النقاط الرئيسة لأمن تركيا لذا أبدى وزير الخارجية التركي سنة 1996 رفض بلاده إقامة أي علاقات تعاون مع البلدان التي تدعم الإرهاب وتعرب عن رغبتها في مواصلة جهودها ضد الإرهاب حيث أرسلت قوات للمحاربة في أفغانستان بعد 9/11، كما شكلت السيطرة على الحدود السورية قلق تركيا منذ بداية الحرب على العراق، أما الاسرائيليون فيعتبرون أنفسهم في حالة دائمة من الحصار، فالإجراء المهم لصعد الإرهاب حسب الكيان الإسرائيلي هو بناء السياج حول الأرض الفلسطينية لعزل فلسطين وتصعيب القيام بالعمليات الانتحارية، بالإضافة إلى نقاط التفتيش الدائمة وحواجز الطرق في الحدود الاسرائيلية الفلسطينية.

ومن هذا المنطلق نتأكد أن قضية الإرهاب في المنطقة الأورومتوسطية تعتبر الشاغل الأول والهاجس الأمني الأساسي لكل الدول المشكلة لهذا الفضاء الإقليمي، لهذا نجد أن كل الفواعل الأمنية المشكلة له قامت بوضع إجراءاتها الخاصة في إطار إمكانياتها وقيمتها لمواجهة ظاهرة الإرهاب ليس فقط كتهديد وجودي محلي أو إقليمي وإنما على المستوى الدولي ككل.

وسنحاول من خلال هذا المخطط رقم 02 تلخيص عملية الأمننة الأورومتوسطية للإرهاب:



المصدر: من إعداد الباحث

¹Barry Buzan, The 'War on Terrorism' as the new 'macro-securitisation'?, Oslo Workshop 2-4 February 2006,p9

3/الأمن في أعقاب ال 11/ 9 : الأمننة الكبرى والحرب على الارهاب

المساهمة الكبيرة والمعاصرة لباري بوزان في نظرية العلاقات الدولية كانت "الأمننة الكبرى" هذه الفكرة المستلهمة من فكرة "الأمننة" التي صيغت من قبل "أول ويفر" الزميل المقرب لباري بوزان ، حيث تصبح القضية "مؤمننة" عندما تكون مبنية على تهديد ، فطبقا لويفرشيئ ما يصبح مؤمنن عندما يخاطب كمشكلة أمنية وهذه المشكلة تكون مقبولة لدى الجمهور ، إن فكرة الأمننة الكبيرة تحوي نفس المضمون ولكن بمقياس أكبر بكثير ، ففي مقال لباري بوزان يستشهد بمثال الحرب الباردة كمثال تاريخي للأمننة الكبيرة ويذكر بأن هذه الظاهرة كانت قادرة على تنظيم ديناميكيا الأمن السائدة في المجتمع بين الدول لعدة عقود ، يتساءل بوزان إذا كان من المحتمل أن ترفع الحرب على الإرهاب كأمننة كبرى على نفس المستوى.

الحرب على الإرهاب أطرت في البداية من قبل الحكومة الأمريكية عن طريق أمننة كبرى هذا يمكن أن يفهم بشكل واضح في خطاب بوش "أنت معنا أو ضدنا" ، بوزان يشير إلى أننا لا نستطيع اعتبار الأمننة الكبرى للحرب على الإرهاب ، على أية حال ما يهمننا كيف للأمننة الكبرى للحرب على الإرهاب يمكن أن تؤثر على كل مستويات الأمن فعلا ، نزولا إلى الفرد إذا أمنن الإرهاب بطريقة ما تؤثر على الخيارات السياسية التي تباعا تخل بالقيم التحررية ، لذلك يمدنا بوزان بثلاث خيارات من أجل سياسة أمنية على الارهاب: العزل ، القمع "يدعوه بوزان بالنهاية الحادة للحرب على الإرهاب" ومحاولة الحد من الإرهابيين عن طريق الشرطة و/أو العمل العسكري ، إلا أن القمع مثل العزل يقوض القيم التحررية الرئيسية التي لها أهمية عليا في المجتمعات الديمقراطية ، أخيرا المساواة التي أخذت من فرضية العالم غير متساوي أصلا وهذا الإرهاب ناجم عن هذا "التفاوت والظلم" ، يصبر بوزان على الخيار الثالث¹.

مهدت هذه الأفكار إلى مستوى آخر التحليل: فاللأمن ، التهديدات ونقاط الضعف، عندما يتعلق الأمر بسياسة أمنية ناجحة :النهايات تبرر الوسائل، على أية حال، فقد عرض بوزان مجموعة صلبة من الأدوات التحليلية التي يمكن أن تكون مفيدة لأي صانع سياسة ، فصانع السياسة يجب أن يكون قادرا على تحسب سياسات أمنية وتبرير وسائلها وإنما قادرا أيضا على رؤية مستقبلية واتخاذ قرارات تأخذ السياسة الأمنية إلى المستوى القادم.

خاتمة

يتضح مما سبق أن الخطاب الأمني الأوروبي متوسطي يُجمع على أن الإرهاب يشكل تهديداً للسلم والأمن والاستقرار وتهديد للقيم الانسانية ويقوض قواعد الحضارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع تزايد الوعي من أخطار الإرهاب بالنداءات المستعجلة لمكافحته بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر، مقابل تعدد الإجراءات الاستثنائية المطبقة في كافة دول منطقة البحر الأبيض المتوسط من جهة، وتلمس بعض التقييد للحريات الشخصية بسبب الإجراءات المختلفة كالأوروبول ومختلف الإجراءات الاستثنائية الأخرى.

¹Mariana Stone ,SecurityAccording to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, Columbia University, School of International and Public Affairs – New York, USA, pp.8-9

يمكن القول إذن أن هناك أمننة كبيرة للإرهاب، باشتراك الخطابات في تعريف الإرهاب المشترك وبناء كيان مرجعي واحد وهو وجود منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وعلى هذا الأساس فإن منطق الأمننة حول ظاهرة الإرهاب يمثل تشارك الفواعل الأمنية المتوسطية لنفس الشواغل الأمنية المرتبطة بالظاهرة الإرهابية، ويتضح ذلك من خلال:

- الاشتراك في تحديد مضمون التهديدات الإرهابية على اختلاف منشئها.
- الاشتراك في بعض القوانين التي تساهم في تسهيل عمليات البحث والتسليم بين الدول المتوسطية.
- الإقرار بضرورة تكثيف الجهود الأمنية لمحاصرة الظاهرة الإرهابية من كل الجوانب المنشئة لها
- إعادة ترتيب المنظومات الأمنية المحلية والإقليمية بغرض توحيد إجراءات المواجهة المفتوحة مع كل أنماط الإرهاب.

قائمة المراجع:

- (1) عبيير الغندور ، الشراكة الأوروبية مع العرب ، دراسة مقارنة ، السياسة الدولية ، أبريل 2006
- (2) والتر ليكور ، الإرهاب القادم ، ترجمة مركز الدراسات والأبحاث في القاهرة ، مجلة السياسة ، العدد 7 ، رقم 126 ، أوت 2004 .
- (3) Barry Buzan, The 'War on Terrorism' as the new 'macro-securitisation'?, Oslo Workshop 2-4 February 2006
- (4) Daniel Byman, Iran, Terrorism, and Weapons of Mass Destruction, Washington, Georgetown University, Center for Peace and Security Studies, 2008.
- (5) Euro-Mediterranean Partnership ,Regional Strategy Paper: 2002-2006, and Regional Indicative Program : 2002-2006
- (6) Francesca Galli, The Legal and Political Implications of the Securitisation of Counter-Terrorism Measures across the Mediterranean, euromesco, September 2008.
- (7) Holger Stritzel, « Towards A Theory Of Securitization : “ Copenhagen And Beyond” », European Journal International Relations 2007.
- (8) John Gledhill, **Anthropology in the Age of Securitization**, The University of Manchester, School of Social Sciences, Social Anthropology.
- (9) Maren- Scarlett Ihlau, « Ignoring The Obvious : The Non Securitization Of Nuclear Power Plants As Military Targets», London, The School Of Oriental And African Studies (University Of London) ,2009.
- (10) Mariana Stone ,Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, Columbia University, School of International and Public Affairs – New York, USA
- (11) Rafaela Rodrigues de Brito, « Securitizing Climate Change : Process And Implications », University Of Coimbra, July 2009
- (12) Ricardo Pereira, **Processes of Securitization of Infectious Diseases and Western Hegemonic Power: A Historical-Political Analysis**, GLOBAL HEALTH GOVERNANCE, VOLUME II, NO. 1, p3 (SPRING 2008)
- (13) Telmo João Gabriel Vieira, Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defense Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security, Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy In Arab and Islamic Studies , University of Exeter, March 2009